

Distr.: General
16 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

طلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

تقرير الأمين العام

موجز

في التقرير السابق عن محاكمات الخمير الحمر (A/71/338)، أشار الأمين العام إلى إحراز تقدم مهم في الإجراءات القضائية في جميع مجموعات الدعاوى المعروضة على الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وسلط الأمين العام الضوء أيضا على التحديات المالية التي لا يزال يواجهها العنصران الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية على حد سواء، وطلب الموافقة على تقديم إعانة مالية بمقدار ١٦,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٧.

وقد أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها ٧١/٢٧٢، بأن يدخل، في إطار تدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١١ مليون دولار، لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية، للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وطلبت إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق التقرير المقبل.

ويبين الأمين العام في هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في الإجراءات القضائية منذ صدور التقرير السابق، كما يقدم توقعات بشأن الاستخدام المرتقب لسلطة الالتزام في عام ٢٠١٧، ويعرض معلومات بشأن الميزانية المقترحة للدوائر لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ويلتمس موافقة الجمعية على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي للدوائر تبلغ قيمتها ١٠,٤ ملايين دولار لعام ٢٠١٨.

* A/72/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

290817 250817 17-14151 (A)



أولا - مقدمة

١ - على نحو ما أشارت إليه بالتفصيل تقارير الأمين العام السابقة بشأن محاكمات الخمير الحمر (A/58/617، و A/59/432 و Add.1، و A/60/565، و A/62/304، و A/67/380، و A/68/532، و A/69/536، و A/70/403، و A/71/338)، أحرزت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، منذ إنشائها، تقدما كبيرا نحو الوفاء بولايتها. ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام، واصلت جميع أجهزة الدوائر عملها بشكل كامل، في الوقت الذي يُجري فيه المحاكمة والتحقيقات القضائية، وفي حين صدر حكم، في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، بشأن الطعون المقدمة في القضية ٠٠٢/٠١.

٢ - وكانت القضية ٠٠١ المرفوعة ضد كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش"، أولى القضايا التي عرضت على هذه الدوائر. وقد أصبحت إدانته نهائية بصيغتها المعدلة في حكم الاستئناف الصادر عن دائرة المحكمة العليا في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة.

٣ - وجرى تقسيم القضية ٠٠٢ إلى محاكمتين. وقد ركزت المحاكمة الأولى، وهي القضية ٠٠٢/٠١، على مزاعم متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه، وفي وقت لاحق من مناطق أخرى، وبمزاعم متعلقة بإعدام جنود سابقين من جنود جمهورية الخمير في تول بو شري. وأصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، بإدانة اثنين من كبار قادة نظام الخمير الحمر الباقين على قيد الحياة، وهما نون تشيا وخيو سامفان، لارتكابهما جرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليهما بالسجن مدى الحياة. واستأنف كلا المتهمين حكم الإدانة. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصدرت دائرة المحكمة العليا حكمها بشأن الاستئناف، مؤكدة التهم المتعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهي القتل، والاضطهاد، لأسباب سياسية، وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية الأخرى، ومؤيدة عقوبة السجن المؤبد التي صدرت بحق كل من المتهمين. وتضمنت محاكمة ثانية، هي القضية ٠٠٢/٠٢، اتهامات إضافية موجّهة إلى نون تشيا، وخيو سامفان تتعلق بالإبادة الجماعية والزواج القسري ومعاملة البوذيين، وكذلك جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب يُزعم أنها ارتكبت في أربعة مراكز أمن، وثلاثة مواقع عمل، وفي مجموعة من تعاونيات العمل الموجودة في إحدى المقاطعات الإدارية. وبدأت المحاكمة بمرافعات افتتاحية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبدأت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، واختتمت في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى المرافعات الختامية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ومن المتوقع صدور الحكم الابتدائي في الربع الثاني من عام ٢٠١٨. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، قررت الدائرة الابتدائية إنهاء الإجراءات فيما يتعلق بجميع ما في الأمر بإغلاق القضية ٠٠٢/٠٢ من وقائع لم تدرج في القضيتين ٠٠٢/٠١ أو ٠٠٢/٠٢. ولذلك ستكون القضية ٠٠٢/٠٢ آخر محاكمة فيما يتعلق بالقضية ٠٠٢.

٤ - وقد أحرز تقدم كبير في التحقيقات القضائية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤. وتشمل هاتان القضيتان ادعاءات موجّهة ضد أربعة متهمين. ففي القضية ٠٠٣، وُجّهت اتهامات إلى مياس موث في آذار/مارس ٢٠١٥، ووجهت إليه اتهامات إضافية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي القضية ٠٠٤، وُجّهت اتهامات رسمية إلى إيم تشايم، وآو آن، في آذار/مارس ٢٠١٥. وأُعلنت اتهامات إضافية ضد آو آن، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، في آذار/مارس ٢٠١٦. أما ييم تيث، وهو آخر المشتبه فيهم في القضية ٠٠٤، فقد وُجّهت إليه اتهامات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي القضية ٠٠٣، أبلغ

قاضي التحقيق المشارك الدولي الأطراف، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، باختتام التحقيقات القضائية ضد مياس موث. وتُسمت القضية ٠٠٤ إلى ثلاث قضايا، أي قضية واحدة لكل متهم، من أجل ضمان حق الأشخاص المتهمين في إبلاغهم بالقرار المتعلق بالتهم الموجهة إليهم دون تأخير لا مسوّغ له. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أخطر قاضيا التحقيق المشاركان الأطراف بأتهما اختتام التحقيق القضائي ضد إيم تشايم. وفي وقت لاحق، تم فصل التهم الموجهة إليها وإدراجها في ملف قضية جديدة تحت الرقم ٠٠١/٠٠٤. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدر قاضيا التحقيق أمرا تنظيميا بالإغلاق يقضي برفض القضية المرفوعة ضد إيم تشايم، لأن هذه الأخيرة لم تكن تخضع للاختصاص الشخصي للدوائر الاستثنائية. وقد صدر أمر الإغلاق معللا بالكامل في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، وقدم المدعي العام المشارك الدولي إخطارا بالظعن في أمر الرفض. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أبلغ قاضيا التحقيق المشاركان باختتام التحقيق القضائي ضد آو آن في القضية ٠٠٤، وأمرا بفصل التهم الموجهة ضده، وإدراجها في ملف قضية جديدة تحت الرقم ٠٠٢/٠٠٤. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، أصدر أمرا إحالة يطلبان فيه إلى المدعيين العامين المشاركين تقديم استنتاجاتهما النهائية في القضية ٠٠٢/٠٠٤. وتبقى القضية ٠٠٤ هي القضية المرفوعة ضد بيم تيث. وأخطر قاضيا التحقيق الأطراف بأتهما اختتام التحقيقات القضائية ضده في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي القضايا ٠٠٣ و ٠٢/٠٠٤ و ٠٠٤، استفاد قاضي التحقيق المشارك الدولي، وقت الإبلاغ باختتام التحقيق، من المادة ٦٦ مكررا من النظام الداخلي، التي اعتمدها المحكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، للحد من نطاق التحقيقات القضائية في هذه القضايا. ومن المتوقع حاليا أن يصدر قرارا قاضي التحقيق المشاركين في الربع الأول من عام ٢٠١٨ بشأن ما إذا كانت القضايا ٠٠٣ و ٠٢/٠٠٤ و ٠٠٤ سترسل للمحاكمة.

٥ - وعملاً بطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، أعدت الدوائر الاستثنائية خطة إنجاز^(١) تسلط الضوء على عدد من المراحل الإجرائية المتبقية، وتتضمن توقعات بشأن الفترات الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية. ويجري تحديث هذه الخطة كل ثلاثة أشهر. ونظرا إلى عدم اتخاذ أي قرار بعد بشأن إدانة أي متهم في القضية ٠٠٣ و/أو القضية ٠٢/٠٠٤ و/أو القضية ٠٠٤، وإحالة أي منهم إلى المحاكمة، من الصعب توقُّع الفترة اللازمة عموما للعمل القضائي الذي ستقوم به المحكمة. ومع ذلك، ووفقا لخطة الإنجاز، يُتوقع أن تكتمل أي إجراءات متعلقة بالاستئناف في القضية ٠٢/٠٠٢ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠. ولا يمكن توقع الفترات الزمنية اللازمة لأي محاكمة أو محاكمات إضافية في القضايا ٠٠٣ و ٠٢/٠٠٤ و ٠٠٤ إلا بعد صدور أوامر إغلاق مشفوعة بالتهم الموجهة إلى المتهمين في تلك القضايا أو أوامر بتبرئتهم، وذلك بناء على عدد القضايا المحالة إلى المحكمة، وعدد المتهمين، ونطاق التهم الموجهة ضد المتهمين ومدى تعقدها.

٦ - ولا تزال الدوائر الاستثنائية تواجه تحديات مالية كبيرة. وقد تبين أن من الصعب اجتذاب التمويل الطوعي المطلوب لتغطية كامل تكاليف العنصر الدولي في عام ٢٠١٧. وكانت موافقة الجمعية العامة على تقديم إعانة مالية لتكملة الموارد المالية الطوعية للعنصر الدولي ضرورة لعمل المحكمة، ولا سيما لتمكين الدوائر من مواصلة عملياتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧.

(١) Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia, completion plan, revision 13, 30 June 2017. متاح على

الرابط التالي: www.eccc.gov.kh/en/about-eccc/finances.

وسيتطلب مستوى التبرعات المتوقعة المقدمة إلى العنصر الدولي استخدام زهاء ١١ مليون دولار من سلطة الالتزام بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وبفضل المساهمات المالية المقدمة من حكومة كمبوديا، إلى جانب التعهدات المقدمة من المجتمع الدولي، استقرت حالة التمويل العام فيما يتعلق بالعنصر الوطني. بيد أن هناك عجزا ماليا يبلغ ٥٣٦ ٧٠٠ دولار يظل قائما لعام ٢٠١٧. وبالنظر إلى هيكل المحكمة، إذا حدث ما يهدد عمل العنصر الوطني أو الدولي، فسيؤدي هذا إلى حدوث عرقلة شديدة في عمل المحكمة عموما.

ثانيا - التقدم المحرز في ملفات القضايا

ألف - القضية ٠٠١: كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش"

٧ - لا يزال كاينغ غيك إيف يقضي الفترة المتبقية من عقوبته، وهي السجن مدى الحياة، في سجن مقاطعة كاندال في كمبوديا.

باء - القضية ٠٠٢: نون تشيا، وإينغ ساري، وخيو سامفان، وإينغ ثيريث

٨ - في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان في الدوائر الاستثنائية أمر إغلاق وجهها فيه الاتهام إلى كل من الرئيس السابق للجمعية الوطنية لشعب كمبوتشيا الديمقراطية، ونون تشيا، نائب أمين الحزب الشيوعي لكمبوتشيا، وإينغ ساري، النائب السابق لرئيس الوزراء المكلف بالشؤون الخارجية في كمبوتشيا الديمقراطية، وخيو سامفان، رئيس الدولة السابق لكمبوتشيا الديمقراطية، وإينغ ثيريث، الوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية في كمبوتشيا الديمقراطية، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، وأعمال إبادة جماعية ضد مجموعتين عرقيتين هما التشام والفيتناميون. وخلصت المحكمة إلى أنه يتعذر على إينغ ثيريث المتول للمحاكمة لأسباب طبية، وظلت المتهمه خاضعة للمراقبة القضائية حتى وفاتها في آب/أغسطس ٢٠١٥، وبعد ذلك أوقفت الدعوى ضدها. وكانت الدعوى المرفوعة ضد إينغ ساري قد أوقفت أيضا إثر وفاته في آذار/مارس ٢٠١٣.

٩ - وتم فصل التهم في القضية ٠٠٢ وتوزيعها على قضيتين منفصلتين تحت الرقمين ٠١/٠٠٢ و ٠٢/٠٠٢، وستكون لكل منهما محاكمة مستقلة وحكم مستقل. وقد ركزت القضية ٠١/٠٠٢ على مزاعم متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه (المرحلة الأولى)، وفي وقت لاحق من المناطق الأخرى (المرحلة الثانية)، وبمزاعم متعلقة بإعدام جنود سابقين من جنود جمهورية الخمير في تول بو شري. ونظرت القضية أيضا في بنية نظام كمبوتشيا الديمقراطية، وتاريخ الحزب الشيوعي لكمبوتشيا، والبنية التنظيمية لنظام كمبوتشيا الديمقراطية، وأدوار المتهمين فيما يتعلق بسياسات نظام كمبوتشيا الديمقراطية المتصلة بجميع التهم. وتشمل القضية ٠٢/٠٠٢ التهم المتعلقة بالإبادة الجماعية، والزواج القسري، والاغتصاب، وعمليات التطهير الداخلي، ومعاملة البوذيين، واستهداف المسؤولين السابقين في جمهورية الخمير، إضافة إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يُزعم أنها ارتكبت في أربعة مراكز للأمن (بما في ذلك مركز S-21)، وفي ثلاثة مواقع عمل، وفي عدد من تعاونيات العمل القريبة. وبأمر صادر عن دائرة المحكمة العليا مؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، ظلت اتهامات إضافية غير مدرجة في القضيتين معلقة

مؤقتا ريثما تبث فيها الدائرة الابتدائية. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا بإنهاء الإجراءات فيما يتعلق بجميع ما في أمر الإغلاق للقضية ٠٠٢ من وقائع لم تدرج في أي من القضيتين ٠١/٠٠٢ أو ٠٠٢/٠٠٢. وبناء على ذلك، سوف تنجز القضية ٠٠٢ عند إصدار الحكم النهائي في القضية ٠٠٢/٠٠٢.

١٠ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في الدعوى التاريخية في القضية ٠٠١/٠٠٢. وخلصت الدائرة إلى أن نون تشيا وخبو سامفان ارتكبا، بمشاركتهم في عمل جنائي مشترك، جرائم ضد الإنسانية، هي القتل، والاضطهاد السياسي، وأعمال لاإنسانية أخرى (تشمل الترحيل القسري، والاعتداء على الكرامة الإنسانية) أثناء المرحلة الأولى من ترحيل السكان، والاضطهاد السياسي، وأعمال لاإنسانية أخرى (تشمل الترحيل القسري والاعتداء على الكرامة الإنسانية) أثناء المرحلة الثانية من ترحيل السكان، والقتل والإبادة، بالقيام بعمليات إعدام مسؤولين في جمهورية الخمير في تول بو شري. وخلصت الدائرة أيضا إلى أنهما خططا لارتكاب الجرائم المذكورة سابقا أثناء ترحيل السكان (في المرحلتين الأولى والثانية)، وفي تول بو شري، وحرّضا وساعدا وشجعا على ارتكابها. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن نون تشيا أصدر أمرا بارتكاب تلك الجرائم، وأنه مسؤول عنها، باعتباره المشرف على جميع الجرائم المرتكبة أثناء ترحيل السكان وفي تول بو شري. وحكمت الدائرة الابتدائية بالسجن مدى الحياة على نون تشيا وخبو سامفان.

١١ - وفي أواخر عام ٢٠١٤، قُدمت طلبات استئناف في الحكم الابتدائي من جانب المدعين العامين المشاركين، فضلا عن نون تشيا وخبو سامفان، اللذين قدما، على التوالي، ما مجموعه ٢٢٣ و ١٤٨ سببا للاستئناف. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصدرت دائرة المحكمة العليا حكمها بشأن طلبات الاستئناف. فأيدت دائرة المحكمة العليا إدانة المتهمين فيما يتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، هي القتل، والاضطهاد لأسباب سياسية، وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية، فيما يتعلق بإجلاء السكان من بنوم بنه مباشرة بعد سقوط المدينة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥، ونقضت الإدانة فيما يتعلق بارتكاب الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في ارتكاب أعمال إبادة فيما يتصل بذلك الحدث. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من عمليات ترحيل السكان التي حدثت بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧، أكدت الدائرة إدانة كل من المتهمين بارتكاب الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الأفعال اللاإنسانية الأخرى، وأصدرت حكما بالإدانة فيما يتعلق بالجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في القتل، ونقضت الإدانة فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في أعمال الإبادة والاضطهاد لأسباب سياسية. وفي حين أكدت دائرة المحكمة العليا أن ما لا يقل عن ٢٥٠ جنديا ومسؤولا في جمهورية الخمير قد أعدموا في تول بو شري في نيسان/أبريل ١٩٧٥، وأن من المحتمل أن تكون جرائم ضد الإنسانية قد وقعت، فقد اعتُبرت الأدلة غير كافية لإثبات استنتاج بوجود سياسة آنذاك قتل بموجبها جميع جنود جمهورية الخمير. ونتيجة لذلك، نقضت الدائرة الإدانة فيما يتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متمثلة في الإبادة، والقتل، والاضطهاد، لأسباب سياسية في تول بو شري. ورأت دائرة المحكمة العليا أن فرض عقوبة السجن مدى الحياة على كل من نون تشيا وخبو سامفان كان مناسباً، ومن ثم، أكدت الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية. وخلصت دائرة المحكمة العليا أيضا إلى عدم مقبولية الالتماس المقدم من المدعين العامين

المشاركين لطلب حكم تفسيري بشأن مدى انطباق أوسع شكل من أشكال العمل الإجرامي المشترك نطاقاً، من حيث عرضه أمام الدوائر الاستثنائية.

١٢ - وقد بدأت المحاكمة في القضية ٠٢/٠٢ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وبدأت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اختتمت الدائرة الابتدائية جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة، بعد الاستماع إلى الأدلة في ما يتعلق بمواضيع تعاونيات ترام كوك (بما في ذلك مركز كرينغ تا تشان للأمن ومعاملة البوذيين)، وموقع عمل سد ١ كانون الثاني/يناير، وموقع تشييد مطار كامبونغ تشنانغ، وموقع عمل سد تريبانغ ثما، ومعاملة مجموعتي التشم والفييتناميين، ومراكز أو كانسينغ، وبنوم كراول، و أس-٢١ للأمن، وعمليات التطهير الداخلي، وتنظيم الزواج، وطبيعة النزاع المسلح، والأدوار التي اضطلع بها المتهمون. وأمضى المجلس ٢٧٤ يوماً من جلسات سماع الشهود استمع خلالها إلى شهادات أدلى بها ١١٤ شاهداً، و ٦٣ طرفاً مدنياً، و ٨ خبراء. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية للأطراف بين ١٣ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبدأت الدائرة الابتدائية مداولاتها، ويُتوقع صدور حكمها في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

جيم - القضيتان ٠٠٣ و ٠٠٤

١٣ - في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أودع المدعي العام المشارك الدولي مذكرتين افتتاحيتين لدى قاضي التحقيق المشاركين (وألحق بهما بعد ذلك مذكرات تكميلية) يُدعى فيهما ارتكاب خمسة مشتبهين آخرين جرائم أخرى تدخل في اختصاص الدوائر الاستثنائية. والجرائم الخاضعة للتحقيق هي جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، وانتهاكات للقانون الجنائي الكمبودي لعام ١٩٥٦. وقد وُجّهت اتهامات إلى أربعة أشخاص من بين الأشخاص الخمسة المشتبه فيهم. وتوفي مشتبه فيه في القضية ٠٠٣ في عام ٢٠١٤. وقد أُجريت، منذ بدء التحقيقات القضائية في هاتين القضيتين، ٢٦٩ مهمة ميدانية، وأجري ١٤١١ استجواباً مع الشهود. وفي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُجريت ٣٤ مهمة ميدانية، وأجري ١٤١ استجواباً مع الشهود.

١٤ - وبناء على المذكرات التي أودعها المدعي العام الدولي المشارك، ينظر قضاة التحقيق في ١٠ سيناريوهات للجرائم المدرجة في القضية ٠٠٣، وفي ٥٥ سيناريو للجرائم المدرجة في القضية ٠٠٤. وبموجب القواعد الداخلية، يلتزم قضاة التحقيق المشاركون قانوناً بالتحقيق في جميع سيناريوهات الجرائم المعروضة عليهم، على الرغم من أنهم يملكون السلطة، عند الإخطار بانتهاء التحقيق القضائي، لتقليص نطاق القضية، ما دامت وقائعها المتبقية تمثّل نطاق المذكرة الافتتاحية، وأي مذكرات تكميلية.

١٥ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، وجه قاضي التحقيق المشارك الدولي آنذاك اتهامات غيابية إلى مياس موث وإيم تشايم في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ على التوالي. فقد أتهم مياس موث بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وانتهاكات لقانون كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦، بينما أتهمت إيم تشايم بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية، وانتهاكات لقانون كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦. وُجّهت هذه الاتهامات غيابياً لأن المتهمين تجاهلاً أوامر رسمية بالحضور، ولم تُنفذ الأوامر التي صدرت لاحقاً بإلقاء القبض عليهما. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، وجه قاضي التحقيق المشارك الدولي آنذاك

الاتهام حضوريا إلى آو آن في القضية رقم ٠٠٤ بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية، وانتهاكات لقانون كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦. وبعد توجيه الاتهام، يُتاح للمتهمين الاطلاع على ملف القضية كاملاً، وبإمكانهم المشاركة في التحقيقات القضائية عن طريق المحامين المشاركين في الدفاع عنهم. وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أصدر قاضيا التحقيق قرارا بإسقاط الادعاءات الجنائية الموجهة ضد سوامت، الذي كان حتى ذلك الحين مشتبه فيها في القضية ٠٠٣، بعد أن تُوفي في عام ٢٠١٤. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مثل آخر مشتبه فيه متبقي في القضية ٠٠٤، وهو ييم تيث، أمام قاضي التحقيق المشارك الدولي. ووجهت إليه تهم بارتكاب جريمة إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وانتهاكات للقانون الجنائي لكمبوديا لعام ١٩٥٦. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مثل مياس موث طواعية أمام قاضي التحقيق المشارك الدولي، حيث تم إخطاره بتوجيه تهم إضافية إليه، منها جريمة الإبادة الجماعية. وقد ألغى عدد من التهم الموجهة إليه في القرار السابق باتهامه غيابيا، كما تم إلغاء مذكرة توقيفه المعلقة.

١٦ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أخطر قاضيا التحقيق المشاركان الوطني والدولي الأطراف باختتام التحقيقات القضائية ضد إيم تشايم. ولاحظ القاضيان أن لإيم تشايم الحق في أن تحدّد التهم الموجهة ضدها دون تأخير غير مبرر، فأمر في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ بفصل الإجراءات القضائية ضد إيم تشايم عن القضية ٠٠٤، وتخصيص ملف جديد لقضيتها، وهو الملف ٠٠٤/٠١. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، وسع قاضي التحقيق المشارك الدولي نطاق التهم الموجهة ضد آو آن لتشمل ارتكاب جرائم أخرى ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أبلغ قاضيا التحقيق المشاركان جميع الأطراف في القضيتين رقم ٠٠٤ و ٠١/٠٠٤ أنهما اعتبرا التحقيق القضائي ضد آو آن منتهيا، وأمر بفصل الإجراءات عن القضية رقم ٠٠٤ وإنشاء ملف قضية جديد يحمل رقم ٠٠٢/٠٠٤، لأن لمتهم الحق في أن يبلغ بالقرار المتعلق بالتهم الموجهة ضده دون تأخير غير مبرر. وأصدر قاضي التحقيق المشارك الدولي أيضا قرارا منفصلا يقلص نطاق التحقيق عملا بالقاعدة الداخلية ٦٦ مكررا، مشكّلا بذلك أول تطبيق لهذه القاعدة منذ اعتمادها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٧ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أبلغ قاضي التحقيق المشارك الدولي جميع الأطراف في القضية رقم ٠٠٣ باختتام التحقيق القضائي ضد مياس موث في القضية رقم ٠٠٣، وأصدر قرارا منفصلا يقلص نطاق التحقيق القضائي بموجب القاعدة الداخلية رقم ٦٦ مكررا. وأكد قاضي التحقيق المشارك الوطني من جديد أنه قد أصدر إشعارا بالانتهاء من التحقيق في القضية رقم ٠٠٣ في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، وأتبعه بأمر إحالة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمرا مشتركا إلزاميا بإغلاق إجراءات الدعوى المرفوعة ضد إيم تشايم في القضية رقم ٠٠١/٠٠٤. ورفض الدعوى لأن إيم تشايم، استنادا إلى تقييمهما الأدلة التي جمعت أثناء التحقيق، لا تخضع للاختصاص الشخصي للدوائر الاستثنائية، لأنها لم تكن من كبار القادة أو أحد كبار المسؤولين الرسميين في نظام الخمير الحمر. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمر إحالة يطلبان فيه من المدعيين العامين المشاركين تقديم تقريرهما في صيغته النهائية بشأن ملف القضية رقم ٠٢/٠٠٤ ضد آو آن. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أبلغ قاضيا التحقيق المشاركان جميع الأطراف في القضايا رقم ٠٠٤ و ٠١/٠٠٤ و ٠٢/٠٠٤ أنهما اعتبرا التحقيق القضائي ضد

يتم تيث في القضية رقم ٠٠٤ منتهيا. وأصدر قاضي التحقيق المشارك الدولي قرارا منفصلا يقلص نطاق التحقيق القضائي بموجب القاعدة الداخلية ٦٦ مكررا. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمرا بإغلاق التحقيقات، مشفوعا بتعليقهما الكامل برفض القضية رقم ٠١/٠٠٤ ضد إيم تشايم. وتقدم المدعي العام المشارك الدولي بإخطار بالظعن في أمر الإغلاق هذا لدى مكتب قاضي التحقيق في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، قدم مكتب المدعيين العاميين ظعنه في أمر الإغلاق لدى الدائرة التمهيدية.

١٨ - وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان بيانا لإبلاغ الجمهور بأنهما قد أصدرتا طلبا سريا لتقديم تقارير إلى الأطراف في القضايا رقم ٠٠٣ و ٠٠٤ و ٠٠٢/٠٠٤، وإلى مكتب الشؤون الإدارية التابع للدوائر الاستثنائية، أعربا فيه عن قلقهما البالغ إزاء الوضع التمويلي للدوائر، وما قد يعنيه ذلك بالنسبة لمستقبل القضايا. وأبلغ قاضيا التحقيق المشاركان الجمهور في وقت لاحق بأنهما تلقيا التقارير وأنهما كانا بصدد النظر في الحجج التي قدمتها الأطراف ومكتب الشؤون الإدارية فيما يتعلق بطلب تقديم تقارير بشأن وقف الدعوى، وبأن قرار قاضي التحقيق المشاركون لم يعد يُتوقع صدوره قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان قرارهما. وقد أرجأ القاضيان القرار المتعلق بوقف الدعوى في الوقت الراهن، ولكنهما أشارا إلى أنهما سوف يبقيا المسألة قيد نظرهما الفعلي حتى آخر إصدار للأمر بالإغلاق، وسيتخذان التدابير اللازمة لمعالجة الوضع في حال شكّل نقص الأموال أو حالة عدم اليقين المالي في المستقبل خطراً على استقلالية القضاء والإنصاف ونزاهة الإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، دعا القاضيان مكتب الشؤون الإدارية إلى تقديم تقرير، كل ثلاثة أشهر على الأقل، عن حالة التمويل مقابل الميزانية المعتمدة^(٢).

١٩ - وتشير التوقعات الحالية في القضية ٠١/٠٠٤ إلى أن قرارا بشأن الظعن في أمر الإغلاق الصادر عن الدائرة التمهيدية سوف يصدر بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٧. وأما التوقعات المتعلقة بالقضايا رقم ٠٠٣، و ٠٠٤، و ٠٠٢/٠٠٤، فهي إصدار أوامر بالإغلاق، بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٨، تشمل إما رد الدعوى أو توجيه اتهام. ويُتوقع أن تصدر، في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، قرارات بشأن أي ظعن محتمل في أوامر الإغلاق الصادرة عن الدائرة التمهيدية.

ثالثا - خطة الإنجاز وخريطة الطريق: الفترات الزمنية المتوقعة

٢٠ - استجابة لطلب الجمعية العامة لإنجاز استراتيجية مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، أعدت الدوائر الاستثنائية خطة إنجاز تتضمن تفاصيل الأعمال المتبقية المقرر إنجازها في الدعاوى المعروضة عليها حاليا. وتوضح الخطة أن الدعاوى الحالية تمثل عبء القضايا الكامل الملقى على عاتق الدوائر الاستثنائية، حسبما أكد المدعي العام المشارك الدولي. ومن خلال تقييم كل قضية على حدة، تضع الخطة خريطة طريق تُبرز المراحل الإجرائية المتبقية والتوقعات المتعلقة بالفترات الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية. وقد أُعدت الخطة أول الأمر في آذار/مارس ٢٠١٤، ثم

(٢) يمكن الاطلاع على نسخة عامة من القرار في الموقع التالي: www.eccc.gov.kh/en/document/court/combined-decision-impact-budgetary-situation-cases-003-004-and-0042-and-related-submi.

خضعت للتنقيح كل ثلاثة أشهر لكي تعكس سير الإجراءات على نحو أدق. وتحدد الخطة أيضا مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تساعد في تسريع إنجازها.

٢١ - ووفقا للتوقعات الحالية، فإن أقرب موعد لإتمام الإجراءات القضائية في القضية ٠٠٢ سيكون في الربع الثاني من عام ٢٠١٨، بصدور الحكم الابتدائي في القضية ٠٢/٠٠٢، إذا لم تقدم طلبات استئناف. ويتوقف توقيت اختتام الإجراءات القضائية في القضية ٠٢/٠٠٢ على تقديم أي استئناف. وتُقدر التوقعات الحالية أن إشعارات الاستئناف والطعون في الحكم الابتدائي، إن وجدت، ستُقدّم في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، مع صدور الحكم في طلبات الاستئناف المحتملة هذه في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، لينزل الستار على القضية ٠٠٢.

٢٢ - ويتوقع إنهاء مراحل التحقيق القضائي في عام ٢٠١٧ بالنسبة للقضية ٠٠٤/٠١، وفي عام ٢٠١٨ بالنسبة للقضايا رقم ٠٠٣ و ٠٢/٠٠٤ و ٠٠٤. وفي القضية رقم ٠١/٠٠٤، يُتوقع الوصول إلى إحدى المراحل الأساسية في عام ٢٠١٧، وهي صدور قرار عن الدائرة التمهيدية في القضية المرفوعة ضد إم تشايم القاضي إما بتأكيد رد الدعوى أو إرسالها للمحاكمة. ويتوقع أن تصل القضايا رقم ٠٠٣ و ٠٢/٠٠٤ و ٠٠٤، بحلول عام ٢٠١٨، إلى المراحل الأساسية التالية: (أ) صدور أوامر بإغلاق القضية في القضايا المرفوعة ضد مياس موث وآو آن وييم تيث، مع اتخاذ قاضي التحقيق المشاركين قرارا بإحالة القضية إلى المحاكمة، كليا أو جزئيا، أو برد الدعوى؛ و (ب) رد الدائرة التمهيدية أي طعن في أوامر إغلاق القضايا المتعلقة بمياس موث وآو آن وييم تيث، مع قرار صادر عن الدائرة التمهيدية إما بتأكيد أمر الحفظ أو تعديله، أو رد الدعوى. وإذا أُحيلت إحدى تلك القضايا أو جميعها إلى المحاكمة، سواء كليا أو جزئيا، فستكون ثمة حاجة حينها إلى تقييم التوقعات المتعلقة بالفترات الزمنية للمحاكمة، مع أخذ عدد القضايا التي سيُنظر فيها، وعدد المتهمين، ونطاق التهم المرفوعة ضد المتهمين، وتعقيدها، في الحسبان.

رابعاً - الوضع المالي الحالي وجهود جمع الأموال

٢٣ - سلطت التقارير السابقة المقدمة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء الضوء على التحديات المالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية، والتي استمرت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وفي السنوات السابقة، شملت آثار تلك التحديات تجميد التوظيف، وتولّد شعور بحالة من عدم اليقين لدى الموظفين الذين تجدد عقودهم شهريا، وهو أمر يهدد بتشتيت اهتمامهم بعيدا عن مهامهم الأساسية. وظل موظفو العنصر الوطني دون عقود أو مرتبات لفترات مطولة، وهو ما ترتب عليه جملة أمور منها انسحاب ١٠٠ موظف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وبالنظر إلى هيكل الدوائر الاستثنائية حيث يعمل موظفو العنصر الوطني والعنصر الدولي جنبا إلى جنب، فقد أدى هذا الإجراء إلى حدوث عرقلة كبيرة في عمل المحكمة عموما.

٢٤ - ووفقا للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن سداد تكاليف دعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، بينما تتحمل حكومة كمبوديا الملكية المسؤولية عن سداد تكاليف العنصر الوطني، بما في ذلك مرتبات الموظفين الوطنيين ومصرفات المرافق والخدمات في الدوائر. وشجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٢/٧١، جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم الطوعي لكل من العنصرين الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية، وطلبت إلى الأمين العام أن

يواصل تكثيف جهوده الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية، بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة لتمويل الأنشطة المستقبلية للدوائر.

٢٥ - **العنصر الدولي** - كانت الموارد اللازمة لتمويل العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في السابق تُجمع كل عام من عدد محدود من الحكومات التي يشارك عدد كبير منها في مجموعة المانحين الرئيسيين. وفي عام ٢٠٠٨، عيّن الأمين العام خبيراً خاصاً معنياً بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محادثات الخمير الحمر ليقدم المساعدة في جمع الأموال اللازمة لتمويل الدوائر الاستثنائية. ولم تنجح أنشطة جمع الأموال السابقة في إيجاد مصادر تمويل جديدة ذات أهمية، بما فيها مؤتمران لإعلان التبرعات (في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣)، ونداء خطي وجهه الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء، وطلبات ثنائية وجهها مسؤولون كبار في الأمم المتحدة إلى البلدان المانحة، ونداء خطي وجهه رئيس مجموعة المانحين الرئيسيين آنذاك إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في نيويورك في عام ٢٠١٥.

٢٦ - **العنصر الوطني** - في السنوات الأولى من العمل، كان العنصر الوطني يمول بقدر كبير من تبرعات تغطي نسبة ٨٠ في المائة من الميزانية، بينما تدفع الحكومة الكمبودية الجزء المتبقي، وتوفر أيضاً المساهمات العينية من المباني والمرافق والخدمات المحلية. وقد زادت مساهمة الحكومة كثيراً على مدار السنوات، وباتت تغطي منذ عام ٢٠١٥ أكثر من ٦٠ في المائة من احتياجات العنصر الوطني. واستجابة للقيود المالية الخطيرة المفروضة على العنصر الوطني، بذلت الدوائر الاستثنائية، إلى جانب كبار المسؤولين بالحكومة الكمبودية، والخبير الخاص، فضلاً عن السفراء الكمبوديين في العواصم الأجنبية، جهوداً مكثفة سعياً لاكتساب الدعم من الحكومات الرئيسية لتمويل العنصر الوطني. وأسفرت تلك الجهود عن جمع أموال كافية للعنصر الوطني في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

٢٧ - **جهود جمع الأموال في عام ٢٠١٧** - واصلت مجموعة المانحين الرئيسيين، بالتعاون الوثيق مع الخبير الخاص والمسؤولين في الأمانة العامة، انتهاج الاستراتيجية المالية الموضوعية في عام ٢٠١٦، بغرض توسيع قاعدة الجهات المانحة، والحفاظ على الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية. وبعثت المجموعة رسائل لجمع الأموال إلى عدد من الجهات المانحة المحتملة. وسافر الخبير الخاص إلى بروكسل في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لتقديم إحاطة إلى فرقة آسيا وأوقيانوسيا العاملة التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي، والتماس دعم كبير من الاتحاد الأوروبي، وقد تم تأمين هذا الدعم بحلول منتصف عام ٢٠١٧. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، واصل الخبير الخاص المشاركة في مشاورات مكثفة مع مجموعة المانحين الرئيسيين، وعدد كبير من البعثات العاملة لدى الأمم المتحدة، وجميع الأعضاء الدبلوماسيين في مجموعة أصدقاء الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، أثناء مشاورات جرت في بنوم بنه، وكذلك مع حكومة كمبوديا، لتمويل العنصرين الدولي والوطني طوال عام ٢٠١٧، وتأمين إعلانات التبرعات لعدة سنوات حتى عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ونتيجة لهذه الاستراتيجية، أُعلن عن تقديم تبرعات تكفي، إلى جانب المساعدة الإضافية المتمثلة في الإعانة المقدمة من الميزانية العادية، لتشغيل العنصرين الدولي والوطني للدوائر حتى نهاية العام. وواصلت الأمانة العامة أيضاً بذل جهود جمع الأموال بإجراء اتصالات منتظمة بغرض المتابعة مع البعثات الدبلوماسية.

٢٨ - وعلى الرغم من الجهود المتضافرة الذي بذلتها مجموعة المانحين الرئيسيين، والأمانة العامة، والخبير الخاص، شهدت التبرعات للعنصر الدولي تراجعاً مستمراً، حيث انخفضت من ١٧,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٣,١ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وتراجعت إلى نحو ١٠,٧ ملايين دولار في بند

التعهدات المالية والتبرعات عن عام ٢٠١٧. وبالنظر إلى المؤشرات الصادرة عن الجهات المانحة الحالية، من المتوقع أن يشهد مستوى التبرعات تراجعاً أكبر إلى نحو ٨,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٨. وتشمل الإيرادات التقديرية لعام ٢٠١٨ مبلغ ١,٣ مليون دولار في شكل تعهدات مؤكدة و ٧,٢ ملايين دولار في شكل تبرعات متوقعة من أعضاء مجموعة المانحين الرئيسيين وسائر الجهات المانحة التقليدية.

المركز المالي الحالي واستخدام سلطة الالتزام

٢٩ - وافقت الجمعية العامة على سلطة الدخول في التزامات بمبلغ ١٥,٥٤ مليون دولار للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية عن عام ٢٠١٤؛ إلا أن هذه الأموال لم تستخدم على الإطلاق لأن التبرعات غطت في نهاية المطاف التزامات العنصر الدولي بالكامل خلال عام ٢٠١٤. ووافقت الجمعية العامة مرة أخرى على سلطة الدخول في التزامات للعنصر الدولي بمبلغ يصل إلى ١٢,١ مليون دولار لعام ٢٠١٥ و ١٢,١ مليون دولار لعام ٢٠١٦، و ١١ مليون دولار لعام ٢٠١٧، بما يكفل دفع مرتبات ومصروفات الموظفين في الوقت المحدد، وتجنب أي تعطيل لعمل الدوائر الاستثنائية.

٣٠ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ مجموع المصروفات المتكبدة ١٠,٤ ملايين دولار في مقابل مبلغ ١٠,٩ ملايين دولار معتمدة فعلياً. أما المبلغ غير المستخدم وقدره ٠,٥ مليون دولار من أموال الميزانية العادية المقدمة إلى الدوائر الاستثنائية في عام ٢٠١٦، فسوف يُرد إلى الأمم المتحدة.

٣١ - وقد استخدمت سلطة الدخول في التزامات بوصفها آلية للتمويل المؤقت، إذ أتاحت للأمم المتحدة تمديد عقود الموظفين الدوليين والموظفين في الدوائر الاستثنائية، وبوصفها مصدراً للتمويل في حال حدوث نقص في التبرعات. وإذ وضعت الأمم المتحدة في اعتبارها توافر التبرعات وسلطة الدخول في التزامات، فقد قامت بتمديد عقود الموظفين على أربع مراحل في عام ٢٠١٧؛ لفترة شهر واحد، ولفترة خمسة أشهر، ولفترتين، مدة كل منهما ثلاثة أشهر.

٣٢ - ووافقت مجموعة الدول المهتمة على ميزانية منقحة لعام ٢٠١٧ تصل إلى ٢٣,٧٦ مليون دولار للعنصر الدولي و ٦,٣٧ ملايين دولار للعنصر الوطني. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بلغ مجموع التبرعات الواردة ٢,٣٤ مليون دولار للعنصر الدولي لعام ٢٠١٧، وأتاحت تلك التبرعات، إلى جانب سحب مبلغ قدره ٩,٩٧ ملايين دولار من رصيد سلطة الدخول في التزامات، تغطية نفقات الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧. وتلبية الاحتياجات من التدفق النقدي التشغيلي للعنصر الدولي في الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١٧، يُتوقع سحب مبالغ إضافية من رصيد سلطة الدخول في التزامات، وتقديم تبرعات إضافية بمبلغ ٨,٣٥ ملايين دولار. وقد بلغت التبرعات وإعلانات التبرع التي وردت للعنصر الوطني حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ما مقداره ٥,٨٤ ملايين دولار لعام ٢٠١٧. ولم تتوافر، حتى وقت كتابة هذا التقرير، أي موارد لتغطية العجز البالغ ٥٣٦ ٧٠٠ دولار.

٣٣ - وإذا أُخذ في الاعتبار أن التعهدات والتبرعات والإعانات من الميزانية العادية، سواء المؤكدة أو المتوقعة، غير كافية لتلبية احتياجات الميزانية، فقد أُتخذت تدابير لتوفير التكاليف، تهدف إلى تحقيق وفورات في التكاليف بقيمة ٢ مليون دولار على الأقل للعنصر الدولي خلال عام ٢٠١٧، عن طريق تجميد التوظيف في الوظائف الشاغرة ما لم يكن التعيين ضرورياً ضرورة قصوى؛ وتدابير لتجنب التكاليف وتقليلها في مجالات من قبيل السفر، ومصروفات التشغيل، والخدمات التعاقدية؛ ووقف العمل بعقود المحامين الاحتياطيين، التي لم تعد مطلوبة، استناداً إلى تقييم الدائرة الابتدائية. وتُجدر الإشارة إلى

أن التدابير المذكورة أعلاه إن كانت ستحقق بعض الوفورات، وتضمن من ثم أن يكون التمويل المتاح كافياً لإجراء العمليات القضائية الأساسية، فلقد كان لعدم توافر تمويل كامل لميزانية عام ٢٠١٧ أثر على معنويات الموظفين وإسهام في معدل دوران الموظفين.

خامساً - الاحتياجات التمويلية للدوائر الاستثنائية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٣٤ - يُمول كل من العنصر الدولي والعنصر الوطني تمويلًا منفصلاً، حيث تتحمل الأمانة العامة مسؤولية تسلم التبرعات للعنصر الدولي وإدارتها، وتتحمل حكومة كمبوديا مسؤولية تمويل العنصر الوطني، بوسائل من بينها المساهمات الواردة من المجتمع الدولي لهذا الغرض. وتحدد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ جميع الموارد لكل العنصرين، بما في ذلك الموارد من الموظفين اللازمة لتؤدي الدوائر الاستثنائية مهامها بكفاءة طوال فترة السنتين. ويرد موجز للاحتياجات من الموارد للعنصر الدولي في الدوائر للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، في الجدولين ١ و ٢.

الجدول ١

الموارد المالية للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	نققات عام الميزانية المنقحة		الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	
	٢٠١٦	لعام ٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ألف - المكاتب القضائية	٨ ٢٦٧,٥	٨ ٣٣١,١	٦ ٠٣٩,٤	٣ ١٦٦,٣
باء - أقسام الدفاع ودعم الضحايا	٤ ٦٢٠,٦	٤ ٦٦٢,٢	٣ ٥٢٩,٨	١ ٥٠٣,٣
جيم - مكتب الشؤون الإدارية	١٠ ٦٦٠,٨	١٠ ٧٦٩,٧	٨ ٠٦٦,٠	٥ ٩٩٩,٧
دال - الاعتماد المخصص للقضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤	-	-	١ ٢٩٧,٣	٥ ٣٥٢,٩
المجموع	٢٣ ٥٤٨,٩	٢٣ ٧٦٣,٠	١٨ ٩٣٢,٥	١٦ ٠٢٢,٢

الجدول ٢

الموارد المتعلقة بالوظائف للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

الفئة	٢٠١٦	٢٠١٧ ^(١)	٢٠١٨	٢٠١٩
الفئة الفنية وما فوقها				
القضاة (مد-٢)	١٢	١٢	١٢	٥
مد-١	١	١	١	١
ف-٥	٧	٧	٦	٤
ف-٤	١٨	١٥	١٢	١٠
ف-٣	٣٨	٣٧	٣٠	١١
ف-٢	٦	٩	٤	-
المجموع الفرعي	٨٢	٨١	٦٥	٣١

الفئة	٢٠١٦	٢٠١٧ ^(١)	٢٠١٨	٢٠١٩
الرتب الأخرى				
الخدمة الميدانية	٢٣	٢٠	١٣	١١
موظف فني وطني	١٠	١١	١١	١١
فئة الخدمات العامة	٤٥	٤٦	٤٢	٣٢
المجموع الفرعي	٧٨	٧٧	٦٦	٥٤
المجموع	١٦٠	١٥٨	١٣١	٨٥

(أ) عدد الوظائف في الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٧، بصيغتها التي وافقت عليها مجموعة الدول المهتمة.

٣٥ - تم إعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تمشيا مع خطة الإنجاز للدوائر الاستثنائية. ويتضمن آخر تنقيح لخطة الإنجاز تحديد الفترات الزمنية المتوقعة حتى إصدار الحكم النهائي في القضية ٠٠٢، وحتى إصدار أوامر الإغلاق النهائية بشأن القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤، إما بإحالتهم إلى المحاكمة أو ردهما. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٢ أعلاه، يُتوقع حاليا إصدار أوامر الإغلاق بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٨، ويتوقع البت في الطعون المحتملة، المقدمة ضد أوامر الإغلاق، خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وبالتشاور مع أعضاء مجموعة المانحين الرئيسيين، أُدرجت الاحتياجات من الموارد لأي محاكمة محتملة للقضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ في الميزانية بصورة منفصلة، على النحو المبين في الجدول ١ أعلاه.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٨، ستغطي الاحتياجات من الموارد، البالغة ١٨,٩٣ مليون دولار، تكاليف استمرار ١٣١ وظيفة (١٢ وظيفة برتبة مد-٢، ووظيفة واحدة مد-١، و ٦ وظائف ف-٥، و ١٢ وظيفة ف-٤، و ٣٠ وظيفة ف-٣، و ٤ وظائف ف-٢، و ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١١ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، و ٤٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة) تمثل تخفيضا بمقدار ٢٧ وظيفة، وتكاليف البنود غير المتعلقة بالوظائف، مثل التعويضات الممنوحة للعاملين من غير الموظفين، وتكاليف الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، وسفر الشهود، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم، والأثاث، والمعدات. وفي عام ٢٠١٩، ستغطي الاحتياجات من الموارد، البالغة ١٦,٠٢ مليون دولار، تكاليف ٨٥ وظيفة (٥ وظائف برتبة مد-٢، ووظيفة واحدة مد-١، و ٤ وظائف ف-٥، و ١٠ وظائف ف-٤، و ١١ وظيفة ف-٣، و ١١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١١ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، و ٣٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، وتكاليف بنود التشغيل غير المتعلقة بالوظائف.

٣٧ - ويقدر مجموع احتياجات التمويل للعنصرين الوطني والدولي، عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بمبلغ ٤٦,١٢ مليون دولار (٣٤,٩٦ مليون دولار للعنصر الوطني و ١١,١٦ مليون دولار للعنصر الدولي). وفي الجانب الدولي، كانت الأمانة العامة قد تلقت، حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، تعهدات بمبلغ قدره ١,٣ مليون دولار، مع تعهدات متوقعة تصل إلى ٧,٢ ملايين دولار لعام ٢٠١٨، استنادا إلى مؤشرات صادرة عن الجهات المانحة التقليدية. واستنادا إلى نمط التبرعات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يُتوقع أن يتم التعهد بتوفير الموارد تدريجيا وبمبالغ متفاوتة، مع عدم توافر أرصدة مالية كافية في أي وقت من الأوقات لضمان مدة معقولة لعقود الموظفين. وكان الاحتياطي التشغيلي البالغ ٤,٢ ملايين دولار،

والمتراكم منذ إنشاء الدوائر، قد استنفد تماما في عام ٢٠١٢ لتغطية تكاليف مرتبات الموظفين، وما زال رصيده عند مستوى الصفر. ومع استمرار النقص في التبرعات، لم تستطع الأمانة العامة إعادة تكوين أي احتياطي، ومن ثم، لا توجد لديها آلية تمويل لمواجهة حالات الطوارئ التشغيلية غير المتوقعة.

٣٨ - لمواجهة الحالة المذكورة أعلاه، يقترح الأمين العام منح إعانة مالية قدرها ١٠,٤ ملايين دولار للعنصر الدولي، لعام ٢٠١٨. ويأخذ مستوى الإعانة المطلوبة في الحسبان حصة عام ٢٠١٨ من الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والتبرعات المقدرة البالغة ٨,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٨، وعدم تحسن الحالة المالية للدوائر الاستثنائية. ويعكس مستوى الإعانة المطلوبة الموارد المالية اللازمة لضمان تشغيل الدوائر خلال عام ٢٠١٨، مع افتراض أن مجموعة الدول المهتمة ستوافق على الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وإذا اعتمدت الميزانية المقترحة على مستوى مختلف، ستقدم إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة بشأن أي تعديلات على الميزانية أو بشأن ما يترتب على ذلك من تعديلات في مستوى الإعانة المقترح. وستتيح الإعانة المالية المقترحة استمرار عمل الدوائر الاستثنائية، في انتظار تلقي التبرعات الإضافية اللازمة لعملها طوال السنة. ويقترح الأمين العام أن تكون الإعانة متاحة للإنفاق منها إذا لم تتوافر أموال كافية من الموارد الخارجة عن الميزانية، لسداد تكاليف المرتبات والتشغيل المتعلقة بالعنصر الدولي. وحيث إن الأمين العام يدرك صعوبات الحصول على الأموال عن طريق التبرعات، والحاجة إلى ضمان إنجاز القضايا على وجه السرعة، فإنه سيواصل جهوده المكثفة لجمع الأموال. وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية رأت أن قرار تخصيص مبلغ للعنصر الدولي لعام ٢٠١٧ من شأنه أن يقوض الطابع الطوعي لترتيبات التمويل الحالية، وما يتصل بها من جهود لجمع الأموال (A/71/550، الفقرة ٢٨)، يقترح الأمين العام، بالنظر إلى الحالة المالية الحالية للدوائر، تخصيص إعانة مالية بغرض تجنب أي تأثير سلبي على التدفق النقدي للمنظمة. وسوف تستمر الجهود المكثفة لجمع التبرعات، بالنظر إلى الطابع الطوعي لترتيبات التمويل، وسيُرد أي جزء غير مستخدم من الإعانة قد توافقت عليه الجمعية العامة.

٣٩ - وعلى الرغم من حدوث تحسن كبير في حالة العنصر الوطني في السنوات الأخيرة، يظل توقيت التبرعات عاملا مهما، ويظل التمويل العام غير مؤكد في عام ٢٠١٨ وما بعده. وتصل الاحتياجات التقديرية الحالية للعنصر الوطني للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ١١,١٦ مليون دولار، بواقع ٥,٧٩ ملايين دولار لعام ٢٠١٨ و ٥,٣٧ ملايين دولار لعام ٢٠١٩. ومع أن حكومة كمبوديا مسؤولة، بموجب الاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة، عن جمع الأموال اللازمة لميزانية العنصر الوطني بكامله، فإن رصد مخصصات من الحكومة بمبلغ ٤,١ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، ومبلغ ٤,١٥ ملايين في عام ٢٠١٦، يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية. وقد كررت الحكومة تأكيد التزامها القوي بالعمل الذي تضطلع به الدوائر الاستثنائية، وبمواجهة التحديات المتعلقة بتمويلها. وستواصل الأمم المتحدة أيضا دعم الحكومة في سعيها إلى الحصول على تبرعات إضافية من المجتمع الدولي لصالح العنصر الوطني. وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، من المرجح أن يكون لأي نقص في التمويل أثر بالغ في أنشطة الدوائر الاستثنائية ككل.

سادسا - الاستنتاجات

٤٠ - يرحب الأمين العام بالتقدم الهام الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في جميع مجموعات الإجراءات الجارية في السنة التي انقضت منذ التقرير الأخير. وفي هذا السياق، ومع مراعاة الولاية الأساسية للدوائر الاستثنائية، يشير الأمين العام إلى الأهمية المستمرة لسير جميع الإجراءات القضائية المعروضة على الدوائر الاستثنائية على نحو يتفق وأحكام الاتفاق الذي أنشئت بموجبه الدوائر.

٤١ - وعقب الحكمين الصادرين في القضيتين ٠٠١ و ٠١/٠٠٢، أحرز تقدم كبير في المحاكمة التاريخية في القضية ٠٢/٠٠٢. وأكملت جلسات تقديم الأدلة، واستُمع إلى البيانات الختامية للأطراف، وبدأت الدائرة الابتدائية مداولاتها. وصدر الحكم عن دائرة المحكمة العليا بشأن الاستئناف في القضية ٠١/٠٠٢، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مما أسفر عن إغلاق تلك القضية. ووصلت التحقيقات القضائية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ إلى مراحل رئيسية حينما رفض قاضيا التحقيق المشاركان الدعوى المرفوعة ضد إيم تشايم في القضية رقم ٠١/٠٠٤، واختتم التحقيق في القضايا ٠٠٣ و ٠٢/٠٠٤ و ٠٠٤.

٤٢ - ويشيد الأمين العام بالمسؤولين القضائيين، وموظفي العنصرين الدولي والوطني في الدوائر الاستثنائية على التزامهم المتواصل وتفانيهم في أداء ما أوكل إلى الدوائر الاستثنائية من ولاية أساسية رغم التحديات التي تكتنفها.

٤٣ - ويرحب الأمين العام بتوفير حكومة كمبوديا معظم ميزانية العنصر الوطني في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ويقر بالالتزام الذي تبديه الحكومة بنجاح الدوائر الاستثنائية. وفي الوقت نفسه، يشعر الأمين العام بالقلق إزاء مواجهة الدوائر الاستثنائية تحديات مالية مستمرة، وإزاء تفاقم الحالة في هذا الصدد خلال السنوات الثلاث الماضية. ولا يزال واضحاً أن آليات التمويل الحالية للدوائر ليست مستدامة بدون تقديم مساعدة إضافية على المدى الطويل.

٤٤ - وما زالت الضرورة الحاسمة تقتضي أن يحرص المجتمع الدولي على منح الدوائر الاستثنائية الوسائل المالية اللازمة لكفالة تحقيق المساءلة التامة، في حدود ولاية الدوائر الاستثنائية، عن الجرائم التي ارتكبت خلال فترة حكم نظام الخمير الحمر السابق. ففشل الدوائر الاستثنائية يمكن أن يشكل مأساة جديدة للشعب الكمبودي في سعيه إلى تحقيق العدالة، وهو الذي ظل ينتظر أربعة عقود لكي توثي الجهود أخيراً أكلها، ويمكن أن يشكل ذلك أيضاً انتكاسة خطيرة للمجتمع الدولي في حربه ضد الإفلات من العقاب.

سابعا - التوصيات

٤٥ - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بهذا التقرير، وباستخدام سلطة الالتزام المعتمدة لعام ٢٠١٧؛

- (ب) الإحاطة علما بالاحتياجات من الموارد اللازمة للدوائر الاستثنائية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المقدرة بمبلغ ١٨ ٩٣٢ ٥٠٠ دولار ليتسنى للعنصر الدولي للدوائر مواصلة الاضطلاع بولايته القضائية؛
- (ج) اعتماد مبلغ ١٠ ٤١٨ ٨٠٠ دولار كإعانة مالية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٨، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الوضع المالي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

ألف - العنصر الدولي: المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر

الجدول ألف-١

الوضع المالي للعنصر الدولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
١٩٨ ٤٧٤,٤	المساهمات الواردة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦
٤ ٧١٢,٥	الفوائد المكتسبة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦، والتسويات الأخرى
٢٠٣ ١٨٦,٩	المجموع الفرعي
(٢٢٤ ٢٧٣,٠)	باء - النفقات ^(١)
(٢١ ٠٨٦,١)	الرصيد المالي (العجز)^(ب)

(أ) تشمل منحة قدرها ٣ ٢٥٥ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣ وقروضا قدرها ٧٨٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٤ مقدمة للعنصر الوطني لتغطية تكاليف المرتبات. وترد هذه التكاليف أيضا في جداول العنصر الوطني.
(ب) جرت تغطية العجز بالإعانة المقدمة من الميزانية العادية لعام ٢٠١٥ (٤٠٠ ٦٧٨ ١٠ دولار) ولعام ٢٠١٦ (٤٠٧ ٧٠٠ دولار).

الجدول ألف-٢

الوضع المالي للعنصر الدولي لعام ٢٠١٧، والتوقعات لعام ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات لعام ٢٠١٧	
٢ ٣٣٨,٦	التبرعات المقبوضة لعام ٢٠١٧
٨ ٣٥٠,١	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٧ ^(١)
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام ٢٠١٧
١٠ ٦٨٨,٧	المجموع الفرعي
(٢٣ ٧٦٣,٠)	باء - الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٧
(١٣ ٠٧٤,٣)	جيم - العجز المقدر لعام ٢٠١٧
دال - الإيرادات لعام ٢٠١٨	
١ ٣٢٨,٧	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٨ ^(ب)
٧ ١٨٥,٠	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام ٢٠١٨
٨ ٥١٣,٧	المجموع الفرعي

هـ - الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٨ (ج)	(١٨ ٩٣٢,٥)
واو - العجز المقدّر لعام ٢٠١٨	(١٠ ٤١٨,٨)

(أ) أستراليا (بمبلغ ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار أسترالي أعيد تقييمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، والاتحاد الأوروبي (بمبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو أعيد تقييمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، وفنلندا (بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو أعيد تقييمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، واليابان (بمبلغ ١ ٢٢١ ٨١٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، والنرويج (بمبلغ ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ كرونة نرويجية، أعيد تقييمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، والمملكة المتحدة (بمبلغ ٢٢٥ ٠٠٠ جنيه إسترليني أعيد تقييمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

(ب) السويد (بمبلغ ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ كرونة سويدية أعيد تقييمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧) وألمانيا (بمبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ يورو أعيد تقييمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

(ج) الأرقام المنقحة لميزانية عام ٢٠١٨ قابلة للتغيير رهنا باستعراض الميزانية المقترحة من جانب مجموعة الدول المهتمة بالأمر وموافقتها عليها.

الاحتياجات الإرشادية من موارد المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الأحمر

الجدول ألف-٣-١

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل، العنصر الدولي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	٢٠١٦/ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات الفعلية)	ديسمبر ٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)	ديسمبر ٢٠١٨ (الميزانية المقترحة)	ديسمبر ٢٠١٩ (الميزانية المقترحة)	٢٠١٨-٢٠١٩ (الميزانية المقترحة) ^(١)
ألف - المكاتب القضائية	٨ ٢٦٧,٥	٨ ٣٣١,١	٦ ٠٣٩,٤	٣ ١٦٦,٣	٩ ٢٠٥,٧
باء - أقسام الدفاع ودعم الضحايا	٤ ٦٢٠,٦	٤ ٦٦٢,٢	٣ ٥٢٩,٨	١ ٥٠٣,٣	٥ ٠٣٣,١
جيم - مكتب الشؤون الإدارية	١٠ ٦٦٠,٨	١٠ ٧٦٩,٧	٨ ٠٦٦,٠	٥ ٩٩٩,٧	١٤ ٠٦٥,٧
دال - الاعتماد المخصص للقضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤	-	-	١ ٢٩٧,٣	٥ ٣٥٢,٩	٦ ٦٥٠,٢
مجموع النفقات	٢٣ ٥٤٨,٩	٢٣ ٧٦٣,٠	١٨ ٩٣٢,٥	١٦ ٠٢٢,٢	٣٤ ٩٥٤,٧
الرصيد المرسل	-	-	-	-	-
التعهدات المالية والتبرعات	١٣ ١٤١,٢	١٠ ٦٨٨,٧	٨ ٥١٣,٧	-	٨ ٥١٣,٧
مجموع الإيرادات	١٣ ١٤١,٢	١٠ ٦٨٨,٧	٨ ٥١٣,٧	-	٨ ٥١٣,٧
الفائض/العجز	(١٠ ٤٠٧,٧)	(١٣ ٠٧٤,٣)	(١٠ ٤١٨,٨)	(١٦ ٠٢٢,٢)	(٢٦ ٤٤١,٠)

(أ) الأرقام المنقحة لميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨ قابلة للتغيير رهنا باستعراض الميزانية المقترحة من جانب مجموعة الدول المهتمة بالأمر وموافقتها عليها.

الجدول ألف-٣-٢
الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق وتوافر التمويل، العنصر الدولي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	٢٠١٦/ديسمبر ٣١ كانون الثاني/يناير - ٢٠١٦/ديسمبر ٣١ كانون الأول/أول	٢٠١٧/ديسمبر ٣١ كانون الثاني/يناير - ٢٠١٧/ديسمبر ٣١ كانون الأول/أول	٢٠١٨/ديسمبر ٣١ كانون الثاني/يناير - ٢٠١٨/ديسمبر ٣١ كانون الأول/أول	٢٠١٩-٢٠١٨/ديسمبر ٣١ كانون الثاني/يناير - ٢٠١٩/ديسمبر ٣١ كانون الأول/أول	٢٠١٩-٢٠١٨/ديسمبر ٣١ كانون الثاني/يناير - ٢٠١٩/ديسمبر ٣١ كانون الأول/أول
	(النفقات الفعلية)	(الميزانية المنقحة)	(الميزانية المقترحة)	(الميزانية المقترحة)	(الميزانية المقترحة) ^(١)
الوظائف	١٤ ١٢٦,٧	١٤ ٥٧٦,٤	٩ ٨٥٠,٢	٧ ٢٢٩,٥	١٧ ٠٧٩,٧
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٢ ٠٠٣,٨	٢ ٤٠٢,١	٢ ٤٧٢,٠	٢ ٠٠٣,٠	٤ ٤٧٥,٠
تكاليف الموظفين الأخرى	١٠٠,٤	-	٩٥٦,٨	٣ ٤٧٣,٥	٤ ٤٣٠,٣
الاستشاريون والخبراء	٥ ٤٩٧,٦	٤ ٧١٧,٠	٣ ٩٩٥,٣	٢ ١٣٨,٠	٦ ١٣٣,٣
سفر الموظفين	٨٠,٨	٥٣,١	٦٠,٧	٦٠,٦	١٢١,٣
سفر الشهود	٤٨,٣	٦٤,٥	٥٤,١	٥٦,٤	١١٠,٥
الخدمات التعاقدية	٨٠٢,٠	١ ٠٥٤,٩	٨٦٦,٣	٤٨٥,٨	١ ٣٥٢,١
مصروفات التشغيل العامة	٣٤٣,٠	٤٩٥,٤	٢٨٣,١	٢٨٣,٨	٥٦٦,٩
اللوازم	٢٠٣,٢	١٨٩,٢	١٤٠,٢	١٤٤,٢	٢٨٤,٤
الأثاث والمعدات	٣٤٣,١	٢١٠,٤	٢٥٣,٨	١٤٧,٤	٤٠١,٢
مجموع النفقات	٢٣ ٥٤٨,٩	٢٣ ٧٦٣,٠	١٨ ٩٣٢,٥	١٦ ٠٢٢,٢	٣٤ ٩٥٤,٧
الرصيد المرسل	-	-	-	-	-
التعهدات المالية والتبرعات	١٣ ١٤١,٢	١٠ ٦٨٨,٧	٨ ٥١٣,٧	-	٨ ٥١٣,٧
مجموع الإيرادات	١٣ ١٤١,٢	١٠ ٦٨٨,٧	٨ ٥١٣,٧	-	٨ ٥١٣,٧
الفائض/(العجز)	(١٠ ٤٠٧,٧)	(١٣ ٠٧٤,٣)	(١٠ ٤١٨,٨)	(١٦ ٠٢٢,٢)	(٢٦ ٤٤١,٠)

(أ) الأرقام المنقحة لميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ قابلة للتغيير رهنا باستعراض الميزانية المقترحة من جانب مجموعة الدول المهتمة بالأمر وموافقتها عليها.

باء - العنصر الوطني: كمبوديا

الجدول ألف-٤

الوضع المالي للعنصر الوطني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات	٦٨ ٧٢٩,٠
المساهمات الواردة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦	(٦٨ ٦٩٠,٣)
باء - النفقات	٣٨,٧
رصيد الأموال	

الجدول ألف-٥
الوضع المالي للعنصر الوطني لعام ٢٠١٧ والتوقعات لعام ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات لعام ٢٠١٧	
٣٨,٧	الرصيد النقدي المرحل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
٤ ٢٠٩,٤	التبرعات المقبوضة لعام ٢٠١٧
١ ٥٨٧,٠	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٧ ^(١)
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام ٢٠١٧
٥ ٨٣٥,١	المجموع الفرعي
(٦ ٣٧١,٨)	باء - الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٧
(٥٣٦,٧)	جيم - العجز المقدر لعام ٢٠١٧
دال - الإيرادات لعام ٢٠١٨	
-	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٨
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام ٢٠١٨
-	المجموع الفرعي
٥ ٧٩٠,١	هاء - الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٨
(٥ ٧٩٠,١)	واو - العجز المقدر لعام ٢٠١٨

(أ) مبلغ قدره ١ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو من الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك تكاليف الدعم البرنامجي).

الاحتياجات الإرشادية من الموارد للعنصر الوطني

الجدول ألف-٦-١

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
	(النفقات الفعلية)	(الميزانية المنقحة)	(الميزانية المقترحة)	(الميزانية المقترحة)
ألف - المكاتب القضائية	١ ٧٢٥,٤	١ ٥٩٠,٣	١ ١٨٣,١	١ ٨٤٦,٢
باء - أقسام الدفاع ودعم الضحايا	٤٥٩,٨	٤٧٦,١	٣٢٧,٩	٦٧٤,٨
جيم - مكتب الشؤون الإدارية	٤ ٣٦٦,١	٤ ٣٠٥,٤	٤ ٠٩٦,٢	٨ ٠٢٦,٨
دال - الاعتماد المخصص للقضيتين	-	-	١٨٢,٩	٦١٦,٦
٠٠٤ و ٠٠٣				
مجموع النفقات	٦ ٥٥١,٣	٦ ٣٧١,٨	٥ ٧٩٠,١	١١ ١٦٤,٤
الرصيد المرحل	٨٥,٠	٣٨,٧	-	-

العنصر	١ كانون الثاني / يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات الفعلية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ (الميزانية المقترحة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ (الميزانية المقترحة)
التعهدات المالية والتبرعات	٦ ٥٥٥,٠	٥ ٧٩٦,٤	-	-
مجموع الإيرادات	٦ ٥٩٥,٠	٥ ٨٣٥,١	-	-
الفائض/(العجز)	٣٨,٧	(٥٣٦,٧)	(٥ ٧٩٥,١)	(١١ ١٦٤,٤)

الجدول ألف-٦-٢
الاحتياجات من الوظائف

الفئة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الفئة الفنية وما فوقها				
مد-١ (القضاة ومدبر الشؤون الإدارية)	١٥	١٥	١٥	٦
ف-٥	١	١	١	١
الموظفون الفنيون الوطنيون من الرتبة دال	٢٢	٢٢	٢٠	١٧
الموظفون الفنيون الوطنيون من الرتبة جيم	١٧	١٦	١٦	١٠
الموظفون الفنيون الوطنيون من الرتبة باء/الموظفون الفنيون الوطنيون من الرتبة ألف	١٩	١٩	١٧	١٣
المجموع الفرعي	٧٤	٧٣	٦٩	٤٧
الرتب الأخرى				
فئة الخدمات العامة	١١١	١١٠	٩١	٨٣
المجموع الفرعي	١١١	١١٠	٩١	٨٣
المجموع	١٨٥	١٨٣	١٦٠	١٣٠

الجدول ألف-٦-٣
الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني / يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات الفعلية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ (الميزانية المقترحة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ (الميزانية المقترحة)
الوظائف	٣ ٢٥٣,٨	٣ ٤٨٩,٢	٢ ٩٢٧,٨	٥ ٥٣٣,٢
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٩٠٢,١	٧٤٩,٨	٧٦٠,٣	١ ٣٦٩,٢
تكاليف الموظفين الأخرى	٣١٤,٧	٢٦٩,٢	٢٧١,٢	٥٩٢,٥
الاستشاريون والخبراء	١٤١,٧	١٤٣,٥	١٠٧,٢	٢٤٩,٠
سفر الموظفين	٤٨,٨	٤٩,٣	١٩,٦	٤١,٢
الخدمات التعاقدية	١ ٣١٣,٦	٩٨٦,٥	١ ٠٨٣,١	٢ ٢٠٤,٦
مصرفات التشغيل العامة	٤٤٢,٣	٤٨٢,٦	٤٤٤,٩	٨٦٧,٩

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني / يناير - ٣١ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٦ (الميزانية المنقحة)	١ كانون الثاني /يناير - ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)	١ كانون الثاني /يناير - ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨ (الميزانية المقترحة)	١ كانون الثاني /يناير - ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٩ (الميزانية المقترحة)	١ كانون الثاني /يناير - ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٩-٢٠١٨ (الميزانية المقترحة)
الضيافة	٢٦,٦	٢٩,٤	٢٧,٢	٢٧,٢	٥٤,٤
تعديلات أماكن العمل	٥٢,٦	١٠١,١	٩٥,٧	٥٦,٥	١٥٢,٢
التدريب والاجتماعات	٥٥,١	٧١,٢	٥٣,١	٤٧,١	١٠٠,٢
المجموع	٦ ٥٥١,٣	٦ ٣٧١,٨	٥ ٧٩٠,١	٥ ٣٧٤,٣	١١ ١٦٤,٤
الرصيد المرحل	٨٥,٠	٣٨,٧	-	-	-
التعهدات المالية والتبرعات	٦ ٥٠٥,٠	٥ ٧٩٦,٤	-	-	-
مجموع الإيرادات	٦ ٥٩٠,٠	٥ ٨٣٥,١	-	-	-
الفائض/(العجز)	٣٨,٧	(٥٣٦,٧)	(٥ ٧٩٠,١)	(٥ ٣٧٤,٣)	(١١ ١٦٤,٤)